مستقبل الجيش الشعبي الوطني في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية
(أهمية الظهير الشعبي الداعم للجيش)

د/ روان محمد الصالح
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

مستقبل الجيش : في شعب واع يدعم بعضه البعض، وليس شعبا شعاره: اذهب أنت وربك فقاتلا أنها هاهنا قاعدون.

ملخص:

تشهد العديد من الجيوش الإقليمية ممن مست دولهم حركة ما يسمى الربيع العربي، نوعا من الشتات والتمزق، إلى الحد الذي حلت فيه جيوش كانت إلى وقت قريب تعد من أقوى الجيوش عدة وعتادا، فلم يعد للجيش العراقي من وجود (رغم إعادة بناءه في السنوات الأخيرة)، وبنسبة مماثلة ما حدث ويحدث للجيش الليبي والجيش اليمني والجيش السوري، حيث تقاوم هذه الجيوش خطر الشتات والتمزق والاندثار.

و لاشك أن لذلك عوامل خاصة تتعلق بحالة كل دولة وحالة كل جيش، وبأسباب ومسببات، منها أسباب داخلية تتعلق ببنية الجيش وكفاءته وحجم الخطر الذي تعرضت إليه الدولة ومؤسساتها إثر الحراك الشعبي المناهض لأنظمة الحكم التي وصفت بالاستبدادية أو الفاسدة، ومنها أسباب خارجية تتعلق بدول أجنبية ذات منظومة مصلحية من زوال تلك الأنظمة واستبدالها بأنظمة موالية لاستراتيجيات تلك الدول الاجنبية.

لقد كشفت التقارير الرسمية والإعلامية على حد سواء أن أحد أهم الأسباب التي ساهمت بسرعة في تشرذم جيوش دول الربيع العربي على وجه الخصوص فقدانها للظهير الشعبي المؤيد والمساند والداعم لها، بل إنها دخلت في مواجهة مع ممثلي التيارات الشعبية المناهضة لأنظمة الحكم، لذا فإن فقدانها للظهير الشعبي باعتبار وقود الجيوش وناصرها أفقدها القدرة على مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية مما أدى بها لحالة من التشرذم والتمزق.

إن ما حدث لهذه الجيوش والتي تحول الكثير منها إلى مليشيات متناحرة، من الممكن أن يحدث لأي جيش أن هو استبعد من حساباته ارادة الشعوب في تقرير مصيرها، او رغبتها في التغيير.

ولعل هذه الحقيقة يدركها الجيش الشعبي الوطني الجزائري، فهو من يوم نشأته كان وليدة إرادة شعبية ثورية، لخص بيان نوفمبر عقيدته، ومهامه، وتوجهاته، وجاءت كل دساتير الدولة منذ الاستقلال مؤكدة هذه الحقيقة، ولا يزال الشعب هو الترسانة الحقيقة التي يرتكز عليها الجيش الوطني في مواجهة

المخاطر. غير أن التجاذب السياسي الحاصل بين مختلف التيارات السياسية الحزبية، وكثرة المخاطر المحدقة بأمن الدولة وشعبها، بالأخص على مستوى الحدود الشرقية للدولة، ومنطقة الساحل، فضلا عن وصعود جهات يمينية متطرفة أو قريب من التطرف للحكم على مستوى دول تملك حق الفيتو، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية المفاجئة، من شأنها أن تحرك بؤر توتر داخلي أو حدودي يجد الجيش نفسه في مواجهتها؟ لذا يطرح موضوع أهمية الظهير الشعبي الداعم وكيفية تفعليه بما يحقق وحدة الجيش وقوته واستمراريته أهميته على مستوى التفكير والبحث؟ والبحث في الآليات التي يجب أن تتبع لتحقيق ذلك؟ وما هي الأسباب التي يجب توقيها حتى لا يجد الجيش نفسه في مخاطر وليس له من ظهير يدعمه ويسانده؟.

مقدمة:

يختلف الجيش الشعبي الجزائري من حيث نشأته عن الكثير من الجيوش العربية، فهو وليد إرادة شعبية، عانت على مر سنيين عديدة (132 سنة استعمار) من القهر والحرمان وكافة أشغال الاستغلال، تلك الإرادة الشعبية التي حرمها الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من العيش بسلام وأمان على أرضها، متمتعة بخيرات بلادها، متنفسة معاني الحرية والكرامة. لقد أعلنت هذه الإرادة، تنظيم ذاتها، نافية كل أسباب الفرقة والشتات والحزبية الضيقة، وكل الأفكار التبريرية الاستسلامية للمستعمر، وآمنت بقوة الشعب في إحداث ثورة تعيد له مجده واستقلاله وحريته.

فكان بيان نوفمبر إيذانا بميلاد هذا الجيش الذي يقع على عاتقة تحرير البلاد وبناء الدولة المستقلة في ظل نظام ديمقراطي وفق الأصول الإسلامية، يعلي من الإرادة الشعبية في البناء والتغيير وتحمل مسؤولية الاستقلال وتبعاته. وهو ما تحقق له فعليا، بعد سبع سنوات من الكفاح والنضال، كان حصيلته مليون ونصف شهيد من خيرة أبناء الشعب الجزائري، كان منهم الفلاح والعامل والإطار الجامعي والطالب، رجالا كانوا أم نساء.

ولأن الجيش الشعبي الوطني وليد الإرادة هذه الحركة الشعبية الحرة والثورية، لم يحدث بين الشعب وجيشه الوطني أي تصادم طيلة سنوات الاستقلال، حيث التزم الجيش بمهامه الدستورية الموكلة إليه، بكل مهنية واحترافية، وسعى عبر هذه السنين لتطوير منظومته الدفاعية بما يخدم مصالح الشعب والوطن، وبما يحافظ على وحدة التراب وحماية الاستقلال.

غير أن المتغيرات الإقليمية والعالمية التي حدث نهاية الثمانيات وسنوات التسعينات والتي فرضت ذاتها على العديد من الدول ومؤسساتها، حيث شكل بعض منها خطرا على الخط التقليدي الذي بنيت عليه الدول ومؤسساتها. وقد للدولة الجزائرية وجيشها وأمنها الداخلي نصيب من التأثر بتلك المتغيرات.

من تلك المتغيرات التي فرضت ذاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وهيمنة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، حيث أصبحت أمريكا القوة الوحيدة في العالم تفرض منظومتها وارادتها السياسية سواء من خلال منظمة الامم المتحدة

او من خلال سياساتها الخارجية، ولم يعد هناك من كيان قوي يواجه طغيانها وفرض منظومتها، فلا الاتحاد الروسي ولا منظمة عدم الانحياز ولا منظمة جامعة الدول العربية ولا الاتحاد الافريقي ولا منظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها قد حالت او وقفت في وجه بعض السياسات الأمريكية التي كان لها الأثر المباشر على الدول ومؤسساتها وجيوشها وانظمة حكمها.

فقد احتلت أفغانستان وسقطت دولة طالبان، وضربت لبيا مرات عديدة، واستعمرت العراق، ليأتي ما يسمى بالربيع العربي حيث وجدنا أمريكا الداعم الفعلي لتلك الثورات والمبشر بها، ولما سقطت أنظمة تلك الدول وجدنا امريكيا هي الداعم للانقلاب على ما اسفرت عليه تلك الثورات لأن نتائجها لا يخدم مصالحها، كأن الهدف من كل دلك خلق حالة من الفوضى الخلاقة لا يمكن معها اعادة بناء تلك الدول بعد سقوطها، والغاية معلومة تحقيق أمن إسرائيل.

كانت بداية الفوضى الحرب على أفغانستان بدعوى مكافحة الارهاب حيث مورست فيها حرب الوكالة بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة فلم تكن هذه الحرب لأجل استعرض قوة كل معسكر كما قد يتصور البعض، بقدر ما كان يخطط لما بعدها، بحيث شكلت تلك الحرب بداية لمرحلة جديدة لعالم جديد، يسيطر فيه المنتصر على العالم، فارضا منطقه وسياساته على بقية الدول، ومن أثار تلك الحرب والتي كان لها تأثير مباشر على العديد من الدول ومؤسساتها بروز تشكيلات إرهابية موجهة من قبل إرادات دولية تخدم أجندات محددة، وتوظيفها بحسب الطلب، ثم توجيهها نحو دول مستقرة لإحداث الفوضى على كافة الأصعدة سواء أكانت أمنية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، إضعافا للدولة ولمؤسساتها.

لقد تم تصدير الارهاب بعد الحرب على افغانستان للعديد من الدول، فكان نصيب الجزائر واف من هذا المخطط البغيض. لقد كانت الجزائر المرشح الأول لأن تصدر لها موجه الارهاب، فبعد الاصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة سنة 1988، ثم اقرار دستور 1989 الدي اعتمد التعددية الحزبية، وفتح مجال الحريات، وفكرة التداول على السلطة....استثمرت جهات غير واعية هدا المجال المجال الخصب في الحريات موهمة نفسها بأنها تمارس الفعل الديموقراطي حيث تصارع السلطة وتغالبها وتتعدى على المؤسسات وقوانينها متجاهلة بأنها تخطو بها الفعل نحو الدفع بالدولة ومؤسساتها نحو الفوضى وهو ما تصبو إليه بعض الجهات الدولية.

بعد الحراك السياسي من سنة 89-91 في الجزائر الديموقراطية التعددية وما نتج عنه من اختلاف وتضارب نتيجة احتدام الصراع بين الجهات السياسية المختلفة، ثم بروز ملامح الفعل أو الظاهرة الارهابية، وانكشاف مخططات البعض، كان قرار رئيس الجمهورية بتقديم استقالته ثم قرار الدولة بإلغاء ما أسفرت عليه نتائج الانتخابات المحلية والبرلمانية.

كانت هدة الفترة من تاريخ الدولة والشعب م مرحلة حاسمة في مستقبل الدولة ومؤسساتها ، ولا تزال الأقلام تناقش أسبابها ومسبباتها ونتائجها ومن يتحمل مسؤولية تلك القرارات التي اتخذت؟ خاصة وأنها

قرارات أعقبتها حالة من الفوضى قادت لاقتتال داخلي دام عشرية كاملة وصفت بالسوداء؟ وما يهمنا في هده الورقة البحث في مدى تحمل المؤسسة العسكرية لمسؤولياتها التاريخية في حماية الدولة عبر مراحل تاريخية معلومة ؟ ومدى نصرتها وحمايتها ارادة الشعب؟ وما قدمته في مواجهة الارهاب؟ تحقيقا للسياسة العامة للدولة؟

هناك أيضا متغيرات أخرى ساهمت بشكل أساسي بالدفع ولو بشكل غير مباشر في الدفع بالجيش الشعبي الوطني إلى التفكير في استراتيجيات دفاعية متطورة تحافظ على سلامته ووجوده وفاعليته في ممارسة أدواره الدستورية ،من تلك المتغيرات العالمية والإقليمية نذكر الآتي:

- حرب الخليج الأولى والثانية. حيث امتحن الجيش الشعبي الوطني حين رفض المشاركة أو مجرد التأييد لهذين الحربين، وتمسك بمبدأ عدم التدخل، وتفضيل الحلول السلمية بدل حلول المواجهة.
- العدوان الإسرائيلي المتكرر على جنوب لبنان، العدوان الإسرائيلي الدائم على فلسطين، وولادة اتفاقية أوسلو، وإعلان الدولة الفلسطينية، وفرقة الفلسطنين بين غرة والضفة الغربية. حيث كان الجيش مسايرا لموقف الدولة وسياستها الخارجية في هذا النزاع .
- انهار البرجين العامبين بالولايات المتحدة، وإعلان الحرب على دولة طالبان، وبروز القاعدة كتنظيم عالمي يضرب في كل مكان، حيث كان موقف الدولة والجيش متناغما مع فكرة مكافحة الإرهاب، وتعاونت مع غيرها بما تسمح به سياسة الدولة وبما التزمت به من اتفاقيات المكافحة.
- احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وانهيار الجيش العراقي، وسقوط نظام الحكم، ولا يزال آثار هذا الاحتلال قائمة وتفرض آثاره وتبعاته أجندات سياسية وأمنية على كافة الدول العربية يستوجب في مرة التعامل معها. فرغم مشاركة بعض الجيوش العربية في الإطاحة بنظام صدام حسين لم يشأ الجيش الشعبي الوطني الانخراط في عمل من شأنه ان يمسك بأمن ووحدة دولة عربية ونظامها السياسي.
- سقوط أنظمة حكم عربية تحت ما يسمى بالربيع العربي، وما خلفه هذا السقوط من انهيار في بنية العلاقات بين الدول ومؤسساتها، وشيوع تيارات إرهابية داخل تلك الأوطان. حيث تعامل الجيش الشعبي الوطني بحذر شديد في كل ما من شأنه أن ينقل ذلك الربيع للوطن، واستطاع أن يؤمن سلامة الدولة والشعب ، فزاد من كثافة حراسة الحدود وتأمين خطوطه الدفاعية، والتزم بما أمضت عليه الدولة من اتفاقات تعاون مع دول الساحل فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب وتامين الحدود.
- الحرب الداخلية في سوريا، وانخراط جماعات جهادية فيها، واختلاف الدول في نظرتهم في للواقع السوري وكيفية التعامل معه. ولعل الواقع بعد سنوات من هذه الحرب الداخلية في سوريا يكشف صدق موقف الدولة الجزائرية من هذه الحرب حين حذرت من تداعياتها وعدم مساندة التيارات التي تريد الانقلاب على الدولة بدعوى الحرية والتحرر من الأنظمة، خلافا لأغلب الدول العربية، التي

اتخذت موقفا سلبيا من النظام السياسي في سوريا وجرت جيوشها في الانخراط إما بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الحرب.

- التهديدات المبطنة للأنظمة العربية واتهام بعضها بمساندة الإرهاب، وإمكانية توظيف المحكمة الجنائية الدولية ضد قادتها، أو تحميلها المسؤولية المدنية بالتعويض عن الخسائر التي تسبب فيها إرهابية محسوبون على تلك الدولة قانونا جاستا كمثال.

كل هذه المتغيرات وبالأخص المتغير "الربيع العربي"، قد ساهم وبشكل فاعل في انهيار دول، بعضها لم يعد لها وجود، وتحول جيشها الى ميليشات متقاتلة فيما بينها.

إن ما حدث لهذه الجيوش من شأنه أن يحدث لأي جيش، ولذا وجب علينا التفكير في تحقيق الضمانات التي تكفل بقاء الجيش باعتبار الحصن الحصين للدولة وللشعب من أي تقلبات غير متحكم فيها لو حدثت؟ وعلينا البحث في ذاتنا مستخلصين منها القوة الحامية التي تحمي جيشنا من أي مؤثرات خارجية من شانها أن تمس وحدة أو تؤثر في وجوده.؟

إن هذه الورقة تبحث في أسباب منعة الجيش الشعبي الوطني الجزائري؟ وضمانات بقاءه كحام للدولة وللشعب معا؟ والبحث أيضا في المشكلات التي يجب أن نتجنبها حماية للجيش من الأخطار التي تحاك ضده خفية أو علانية؟ وفق المحاور التالية: أولا– أسباب انهيار الجيوش العربية بعد الربيع العربي: ثانيا– مرجعية الجيش الشعبي الوطني وعقيدته.ثالثا– التحديات التي تواجه الجيش الشعبي الوطني. رابعا– مستقبل الجيش الشعبي الوطني في ظل المتغيرات العالمية.

أولا– ميلاد الجيش الشعبي الوطني وتطور فكرة الدفاع الوطني :

كانت الجزائر قبل 1830 تحت الحكم العثماني، الذي فشل في مواجهة العدوان الفرنسي وترك الشعب وحيدا في مواجهة قوات الاحتلال الفرنسين ولم يكن هناك من فاعل يتصدى للاستعمار الفرنسي سوى الشعب، حيث تشكلت قطاعات مقاومة شعبية عبر ربوع الوطن اتخذت من المقاومة المسلحة سبيلا لرد العدوان الفرنسي، نذكر من ذلك مقاومة الأمير عبد القادر، والشيخ المقراني، والشيخ بوعمامة وغير من المقاومات المسلحة. وتماشيا مع المقاومة المسلحة نشأت أيضا مقاومة سلمية اتخذت من العمل السياسي الحزبي والجمعوي وسيلة في التصدي لمخططات المستعمر، من ذلك نشأة العديد من الأحزاب كحزب الشعب ، وجمعية العلماء المسلمين وغيرها من الأحزاب والجمعيات.

وقد شكلت المقاومة المسلحة والحركات الحزبية والجمعوية، روافدا أساسية للحركة الوطنية الرافضة للوجود الاستعماري في الجزائر، إلى أن نضجت باعتمادها فكرة توحيد الصف في جبهة واحدة هي جبهة التحرير الوطني، التي حددت في بيان أول نوفمبر 1954 الهدف من وجودها والغاية التي تصبوا إليها والوسيلة التي تعتمدها، فكان الهدف نيل الاستقلال بالثورة المسلحة التي سيكون داعمها ومخزونها الأول هو الشعب الجزائري .

باجتماع قيادات وطنية شعبية صدر بيان أول نوفمبر، هذا البيان الذي شكل ولا يزال مرجعية الثورة المسلحة ضد الاستعمار، كما شكل العقيدة والمبدأ التي يرتكز عليها جيش التحرير الذراع العسكري للجبهة، ولا يزال هذا البيان الإطار المرجعي والعقدي للمؤسسة العسكرية– بعد الاستقلال– ولبقية الفواعل في الحياة السياسية.

لقد حدد بيان أول نوفمبر الهدف والغاية من الثورة المسلحة بقيادة مجاهدي جبهة التحرير وهو: افتكاك الاستقلال الوطني، وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

كان هذا الهدف العام من إعلان الثورة بقيادة جيش التحرير الوطني، هدف يخدم في أبعاده الظرفية أو المستقبلية، تحقيق آمال وطموحات الحركات الوطنية، وآمال وطموحات الشعب الجزائري الذي حرم من حريته وثرواته. فالثورة في مفهوم بيان نوفمبر هي ثورة شعبية، تستمد قوتها من الشعب الذي احتضنها ودعمها وكان الظهير الحامي لها من كل الهجمات التي تعرضت لها. فلا غرابة إذا أن يعبر بيان نوفمبر مشيدا في ديباجته بالشعب الذي لم يرضى بالاستعمار منذ الوهلة.

إن قيمة بيان أول نوفمبر تكمن في أنه لخص بعبارات موجزة مدى الوعي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية، في حتمية مقاومتها للاستعمار، وضرورة الانعتاق من هيمنته وجبروته وتولدت قناعة يقينية بأن أن أهداف الثورة بعد هذا الوعي الجماهيري المحقق لا محالة محقق لنتائجها، فكان من الأهداف الداخلية للثورة تطهير الحركة الوطنية من جميع مخلفات الفساد، وبث الروح الوطنية في الكثير منها، حتى تشكل دعما للثورة ووقود لها وإعادتها إلى نهجها الحقيقي، وتجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري. وكان من أهدافه الخارجية العمل على تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا، مع التأكيد على مساندة الثورة ووقوفها مع حركات التحرر الوطني عبر العالم. فوضوح الهداف ونضج ووعي الجماهير بها والتفافها حول قيادات واعية راشدة هو ما ساهم في إنجاح الثورة ونيل الاستقلال.

كما أن بيان نوفمبر قد حدد وبشكل قطعي المفهوم المعتمد لفكرة الدفاع الوطني، حدد ركز على أن الدفاع الوطني يعتمد أساسا على تجميع الطاقات والكفاءات لدى الشعب بغية تصفية الاستعمار ، فلكي يتحقق النصر على المستعمر بحسب بيان نوفمبر يجب انجاز مهمتين أساسيتين، أحدهما داخلي سواء في ميدان العمل السياسي....والعمل الخارجي الدي يتطلب تعبئة القوى والمواد الوطنية. ثم جاء مؤتمر الصومام سنة 1956 وحدد الغاية من الدفاع الوطني والآفاق السياسية للجزائر وهو نيل الاستقلال والسيادة التامة للدولة الجزائرية على كافة اقليمها. وتطورت فكرة الدفاع الوطني بعد الاستقلال باعتماد الدولة سياسة نصرة قضايا التحرر عبر العام وهدا ما أكده مؤتمر طرابلس لسنة 1962 ، ثم جاء ميثاق 1964 ثم دستور 1976 ليؤكد بأن الجيش الوطني الشعبي هو الدرع الحامي

لأمن الوطن وسلامة أراضيه، واعطت له دورا استثنائيا في حقه في المشاركة التنموية للبلاد ،لان الدفاع الوطني يجب أن يكون شعبيا ومتكاملا ومستمرا بحيث يتماشى والسياسة العامة للدولة .

إن الخلاصة التي نستشفها من بيان أول نوفمبر وما أعقبه من دساتير ومواثيق أن جبهة التحرير وجيش التحرير هو نتاج إرادة شعبية حرة، ثورية، أخذت على عاتقها نيل الحرية، دونما العبء بما سيلحق الشعب من انتقام وثأر استعماري، وقد تحقق للشعب بقيادة جبهة وجيش التحرير هدفه المنشود من الثورة، فنالت الجزائر استقلالها سنة1962 ونشأت الدولة الجزائرية المستقلة بعد أن حصدت مسيرة الثورة ميلايين الشهداء من أبناء وبنات الجزائر، وتولى قيادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جبهة التحرير الوطني، وتمأسس الجيش الشعبي الوطني كمؤسسة تابعة للدولة يجسد السياسة العامة للدولة الجزائرية وجاءت دستور الدولة بعد الاستقلال سنة 1963 وميثاق 64 و 76 محددا صلاحياته ومددا مفهوم الدفاع التي يجب أن يضطلع بها الجيش . والحقيقة التي تأكدت بعد الاستقلال هو ان الجيش هو من صنع الدولة، ونظرا لقناعته قادته بهذه الفكرة سمحوا لأنفسهم بالتدخل في وضع ورسم السياسة العامة للدولة حتى وإن كان مظهريا يوجد حزب سياسي مدني حاكم. فقد تولى الجيش وضع الرؤساء وتزكيتهم للشعب عن طريق حزب التحرير الذي اصبح أداة تنفيذ لبرامج قيادات نافذة في السلطة أغلبها من المؤسسة العسكرية، فالجيش بهذا الواقع هو من يضع الرؤساء وهو من يرسم السياسة العامة للدولة، بل إن بقية الفواعل السياسية الأخرى من برلمان ومجلس دستوري ومنتخبين محليين هم في الحقيقة في خدمة السياسة العامة التي يضعها الرئيس والذي هو في الغالب من اختيار ورضا الجيش[1].

لقد عملت المؤسسة العسكرية خلال كافة مراحل الدولة ودساتيرها المتعاقبة على تحقيق أمرين:

- الالتزام بفكرة الدفاع على سلامة الوطن وحماية حدوده الجغرافية من كل ما من شأنه ان يمس بالأمن الوطني بالأخص الخطر الخارجي. وقدرتها على المساهمة في تنمية البلاد
- العمل على تطوير منظومته الدفاعية وتطوير قدراته البشرية والمادية بما يحقق له القوة والمنعة.

إن تحقيق هدين العاملين يقتضي أن يكون من بين السياسات العامة للدولة تحفيز كل الطاقات البشرية من أبناء الشعب الجزائري للمشاركة في تحقيق معاني الدفاع الوطني والتي صار بعد الاستقلال دو بعد عسكري يتمثل في حماية الوطن ودو بعد اقتصادي يتمثل في تحقيق فكرة التنمية وتشييد البلاد.

ثانيا– المؤسسة العسكرية والمشهد السياسي الذي تولد بعد الاستقلال :

(من 1962– 1988–1989).

– بعد نيل الجزائر استقلالها في 05 جويليا 1962 تولت جبهة التحرير الوطني القيادة السياسية للبلاد بشكل منفرد (الحزب الواحد)، ولأسباب يختلف الباحثون في اعتبارها من عدمه، لم يسمح

بالتعديدية الحزبية، ولا لفكرة التداول على السلطة، ولم يقر من الحريات العامة إلا ما يخدم السياسة العامة المؤطرة أساسا من الحزب الواحد أو وفق ما يخدم طبيعة النظام السياسي الذي تبنته الدولة حينها. فالأحزاب التي ناضلت مع جبهة التحرير إبان الثورة لم يسمح لها استعادة نشاطها الحزبي، ولم تسمع السلطة لأطروحاتها السياسية، كصياغة دستور توافقي يسمح بإقرار المزيد من الحريات وبالأخص الحريات السياسية والحق في المشاركة السياسية. كما وانتهجت الدولة نمطا اشتراكيا في التسيير والاقتصاد، وفضلت تبني كرة عدم الانحياز في سياستها الخارجية ومناصرتها لقضايا التحرر.

وقد كان لهذا النهج الذي اتبعته النظام السياسي أثره السلبي من حيث أنه أبعد فواعل سياسية كان يمكن أن يكون لها دور في تفعيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، فحرمان المعارضة من الرأي والمشاركة يعني بالضرورة حرمان جزء من الشعب من المشاركة في تقرير مصيره بعد الاستقلال.

لقد كان نمط التسيير الانفرادي واستقلال جبهة التحرير بقيادة البلاد دون غيرها أثره على مؤسسات الدولة الدستورية، فالبرلمان باعتباره فاعلا سياسيا مهما في الحياة السياسة لم يكن سوى صورة شكلية يمارس من خلال إقرار ما تراه السلطة التنفيذية من قرارات ومشاريع وقوانين ولم يكن بحق وليد الإرادة التشاركية لكل أبناء الشعب على مختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، فكل نواب البرلمان هم أعضاء جبهة التحرير الحزب الحاكم يتم اختيارهم وانتخابهم على أساس انتمائهم للحزب، في حين لم يسمح للمعارضة بأن يكون لها وجود على الساحة السياسية الداخلية.

والمؤسسة العسكرية باعتبارها جهازا أمنيا ودفاعيا كانت الوجه المقابل للسلطة التنفيذية اهتمت فقط بما حدده لها الدستور وملتزمة بالسياسة العامة للدولة. فقد التزمت بفكرة الدفاع الوطني –حماية الاستقلال والوحدة الترابية للدول والتكفل ببناء الجيش وفق قواعد عصرية تحفظ له ديمومته واستمراره كما واهتم بتامين الأمن الداخلي للدولة من كل المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الدولة، وشارك في برامج تنمية محددة ومؤطرة سلفا من قبل القيادة السياسية للبلاد.[2]

كانت للمؤسسة العسكرية مكانتها باعتبارها سليلة جيش التحرير، لدا فلا غرابة ان يكون الرئيس المنتخب بعد الاستقلال برضا المؤسسة العسكرية وتزكية مسبقة منها، فما عدا الراحل أحمد بن بلة الذي كان مجاهدا وزعيما سياسيا بالدرجة الأولى، جاء بعده الراحل هواري بومدين، والراحل الشاذلي بن جديد رحمهما الله فقد كانا مجاهدان وعسكريان أكثر من كونهما سياسيان، ثم انتخب السيد وكان عسكريا بالأساس ساهمت ظروف استثنائية في انتقاءه وانتخابه كرئيس للبلاد بعد موجة الارهاب التي ضرب البلاد بداية التسعينات .

في هده الفترة أو المرحلة من التاريخ السياسي للدولة شهدت الدولة نمطين من الحكم : احدهما اتسم بنظام الحزب الواحد من الفترة 1962– 1989 وقد كان من المبررات الغريبة لهذا المنهج الذي اتخذته القيادة السياسية، بأن الشعب لم يكن جاهزا لديمقراطية تشاركية تسمح بتعددية حزبية، ولا لفكرة

إقرار الحريات العامة، ولا للتداول السلمي على السلطة، كونه خرج من استعمار لم يبق للدولة من وجود، وإن ترميمها وإعادة بنائها يتطلب الإبقاء على وحدة القيادة ومركزية التسيير وفق اتجاه اقتصادي اشتراكي موجه يسعى لتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها للشعب بالدرجة الأولى. وقد تناسى أصحاب هذا المنهج أن الوعي الذي بلغه الشعب أبان الاستعمار الفرنسي هو الذي فجر طاقات الشعب ووحد صفوف الحركة الوطنية لهدف واحد ووحيد وهو مقاومة الاستعمار ونيل الاستقلال بالثورة حتى النصر.

حول هذه الحقبة التاريخية ورغم ما دون فيها من أحداث رسمت تاريخ الجزائر المعاصر، إلا أن أسئلة عدة تطرح على مستوى النخب تتعلق أساسا حول حقيقة النظام السياسي الذي اتبع؟ سواء من حيث الأيدلوجية التي تبناها كمنط في التسيير الاقتصادي أو التسيير الإداري وهيكلة أجهزة الدولة وفق رؤية أصحاب القرار ممن ملكوا السلطة بعد الاستقلال، وماذا كان نصيب الشعب بمختلف أطيافه وجهاته من الاختيارات التي تبنتها السلطة خلال هذه الفترة.

لاشك أن الاختيارات السياسية المنتهجة خلال هذه الفترة كسياسة عامة متبعة كان لها رصيد تاريخي سابق أسس لهدا النمط من الحكم، تمخض دلك الرصيد عن تلك المراحل التي تولدت بعد إعلان نوفمبر، وما تبعه من أحداث وطنية سنة 56 وسنة 58 وسنة 63 وصولا لاستفتاء تقرير المصير وإعلان الدولة الجزائرية دولة مستقلة ثم تولي احمد بن بلة قيادة الجمهورية[3] بعد أن سقطت الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة، ثم حركة التصحيح الثوري بقيادة الراحل هواري بومدين واعتماد هذا الأخير مبدأ تركيز السلطة ومركزية القرار السياسي والدفع بقطاعات الشعب نحو مشاريع تنموية داخلية أعظمها الثورة الزراعية، وبعد وفاته تولي الراحل الشاذلي بن جديد قيادة البلاد لمدة 15 سنة بنفس المنهج في التسيير المركزي للدولة مع إعطاء بعض الانفتاح السياسي والاقتصادي من خلال البرامج الخماسية التي كانت تعلن عنها السلطة في سياستها العامة.

ولعل ما اعقب مؤتمر الصومام من قرارات هو ما حدد بعد دلك السياسة العامة للدولة بعد الاستقلال، يضاف إلى دلك سياسة الراحل هواري بومدين الدي رسخ معالم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، واعتماده نمطا مركزيا في التسيير. وقد كان لهدا المنهج أثره على سياسة الدفاع التي انتهجتها المؤسسة العسكرية خلال هده المرحلة للبلاد. وأثره أية أيضا على بقية الفواعل السياسة الدولة كالبرلمان حيث كانت بحسب وجهات نظر البعض مجرد مؤسسات لها ادوار محددة سلفا من قبل الرئيس وسياسة الحزب الواحد. في حين لم يكن للشعب من دور في العمل السياسي حيث لم يسمح له بالتعبير عن آراءه الا من خلال قسمات جبهة التحرير الوطني. ولعل هدا النمط في الحكم هو ما ساهم في خلق الشقة بين الشعب ومؤسساته الحكومية. والتي سيكون لها ما بعده في المرحلة القادمة.

حيث خرجت مظاهرات شعبية شبابية في 5 اكتوبر 1988 تطالب بمطالب اجتماعية بالدرجة الأولى ثم تلتحق بها تيارات سياسية لتطالب بمزيد من الحرية وإعادة النظر في النمط الاشتراكي المتبنى من طرف الدولة.

لعل صرخة الشعب من خلال الشباب الذي انتفض في 05 أكتوبر أوصل رسالة للسلطة وللحزب الواحد بأنه قد حان الوقت لأن يكون الشعب شريكا في العملية السياسية، وأن تلزم كافة المؤسسات التابعة للدولة بالدور الذي يحدده الدستور، فكانت الاستجابة سريعة حيث تم تعديل الدستور وأقرت التعديدية الحزبية، بدستور 1989، حيث سمح بإنشاء أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات للمجتمع المدني وفتح مجال المنافسة السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية المتعددة الايديلوجيات. وفي الجانب الاقتصادي بدأ التخطيط للدخول لاقتصاد السوق والانتفاخ نحو الرأسمالية . وفي الجانب الإداري البدء في التخلص من نمط التسيير المركزي تدريجيا.

خلال هذه الفترة لم تكن المؤسسة العسكرية ضد أن ينال الشعب حقه في المطالبة بحقوقه وحرياته ملتزمة بالقواعد المحددة لها دستوريا مع احتفاظها بقوة الرأي وطرحه ونفاذه على السلطة التنفيذية ودلك من خلال بعض القيادات المدنية دو الخلفية العسكرية التي كانت إما في مؤسسة الرئاسة أو الحكومة، فقد كانت شريكا وفاعلا سياسيا مع السلطة التنفيذية في رسم السياسات العامة للدولة، وحتى وإن لم تظهر على الواجهة بشكل علني، فالرئيس هو قائد القوات المسلحة وله منصب وزير الدفاع، كما وأن معظم قادة المحافظات والقسمات التابعة لجبهة التحرير كانوا ثورا مجاهدين في جيش التحرير، وحتى إطارات الدولة لا يمكن تنصيبهم إلا برضا المؤسسة العسكرية.

غير أن الأحداث التي أعقبت إقرار دستور 89 وبداية التنافس السياسي بين الأحزاب وما أعقبها من انتخابات، ساهمت في بشكل ما في تحريك جهات نافذة ليست بالضرورة من المؤسسة العسكرية في التأليب على الديمقراطية والتعديدية الناشئة، ولم يرضها أن يكون الشعب فعلا مصدر كل السلطات و صاحب السيادة، ولعل هذه جهات نافذة دات ولاءات معينية لم يرضها تطلع الشعب للديمقراطية سنة89 ومباركة المؤسسة العسكرية من حيث المبدأ لسياسة الانتفاخ السياسي والاقتصادي الذي أعلنت عنه القيادة السياسة ممثلة في الراحل الشاذلي بن جديد دفعت بالحياة السياسية نحو الخلاف الايديلوجي ثم التصادم والعنف.

ثالثا- فترة التعددية (1989-1992):

كان لأحداث 05 أكتوبر 1988 أثرها في إيصال رسالة الشعب الجزائري للنظام السياسي الذي كانت متفردة به جبهة التحرير الوطني في أن الشعب يريد مزيدا من الحرية السياسية، ودورا فاعلا في المشاركة السياسية عن طريق إقرار الحقوق والحريات والتعددية الحزبية والنقابية واستقلال القضاء والانفتاح على العالم الخارجي ، وهي المطالب التي جسدها دستور 1989 حيث سمح بإنشاء أحزاب سياسية، وأقر قانون للانتخابات وفتح مجال الرأي والإعلام لكل أطياف المجتمع الجزائري، وحصل

التنافس السياسي بين الأحزاب المعتمدة، حيث استفرت على انتخابات 26 ديسمبر 1991 على حصول حزب جبهة الإنقاذ على أغلب مقاعد البرلمان.

كان للتجاذبات السياسية بين المعارضة ذاتها، وخروج بعضها عن قواعد اللعبة الأخلاقية السياسية أثره في تعكير جو المنافسة السياسية الشريفة، حيث مارس بعضها التحريض، والعنف اللفظي ضد مؤسسات الدولة، بل وصل الأمر إلى حد التخوين، وممارسة الإرهاب في الرأي والفكر ضد بعضها، دونما التقيد بقواعد الرزانة والرشادة في طرح الأفكار والمشاريع.

فقد شهدت الساحة السياسية نداءات من نقابات عمالية وأحزاب لم تفز بالانتخابات للمؤسسة العسكرية بضرورة التدخل وإلغاء المسار الانتخابي. فضلا عن تدخلات غير معلنة من جهات خارجية ذات مصالح كشفت عن عدم رضاها بما ستؤول إليه الأوضاع لو أقرت نتائج الانتخابات ونتج عنها حكومة وقيادة جديد لنظام السياسي.

أمام هذه التجاذبات التي أثرت على العملية الديمقراطية الناشئة، وقوة الفواعل السياسية التي كانت ضد نتائج الانتخابات، وبالأخص من المعارضة الخاسرة في الانتخابات، كتلك التي سميت لجنة إنقاذ الجمهورية، وبعض الأحزاب المصنفة علمانية، حيث كانت تحرض المؤسسة العسكرية وتدفع بها نحو التدخل لا نهاء ما وصفوه بالانتخابات المزورة ومنع الاسلاميين من الوصول إلى اهم خطر على الجمهورية .

كانت نتيجة كل دلك : استقالة رئيس الجمهورية وتوقيف المسار الانتخابي . لتدخل البلاد بعد ذلك في أزمة سياسية ومؤسساتية وأخرى أمنية كانت نتائجها السلبية جد وخيمة ومؤلمة على الشعب والدولة معا. والسؤال الذي يطرح ويجب أن تتم الإجابة عليه: لمصلحة من كان توقيف المسار الانتخابي ؟ ومن كان سببا فيه؟ هل المعارضة التي لم يرضها وأخافها فوز جبهة الإنقاذ؟ أم جهات في المؤسسة العسكرية؟

كان حول الأزمة التي تولدت عقب الانتخابات التشريعية 1992 اتجاهان: الأول، يرى ضرورة المضي في المسار الانتخابي مع حتمية تقديم جبهة الانقاد لتنازلات معينة. الثاني: يرى ضرورة وقف المسار الانتخابي والغاء نتائج الانتخابات الحاصلة. والحاصل أن الاتجاه الثاني هو الدي تجسد في الواقع السياسي للبلاد.

يتهم البعض المؤسسة العسكرية بتبني الاتجاه الثاني، والواقع أن المؤسسة العسكرية ماهي إلا مؤسسة ضمن العديد من المؤسسات وهي تنفد السياسة العامة للدولة وتتقيد بها، لدا نعتقد وأن المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة دستورية ذات مهام محددة، لم يكن من اهتمامها ولا من مصلحتها إلغاء المسار الانتخابي، بل إن الذي له مصلحة في ذلك هي المعارضة التي لم تقبل باللعبة السياسية، ولم ترض بنتيجة لم تكن هي ضمن نتائجها وقد كان لهده المعارضة من يناصر أفكارها حتى من داخل مؤسسات الدولة.

إن المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة كجهاز دستوري بريئة مما ينسبه البعض لها، لأنها كانت مع كل الإصلاحات السياسية التي اتخذها رئيس الجمهورية واقرها دستور 89، وكون بعض من القادة العسكريين النافذين استجابوا لتحريض بعض المعارضة المناوئة للمسار الديمقراطي وما نتج عنه من انتخابات فاز بها حزب معين لا يستتبع اتهام كل المؤسسة العسكرية.

فضلا عن أن الحزب الفائز في الانتخابات لم يكن بعض قادته على مستوى من الرشادة والرزانة السياسية التي تسمح ببث روح الطمأنينة في النفوس، بل إن تصرفات بعضهم كانت مدخلا ومبررا لدى البعض في معاداته والوقوف ضده وتوعد البعض لهم بأنهم لن يصلوا للسلطة.

رابعا– المؤسسة العسكرية : مرحلة الإرهاب – المصالحة الوطنية:

رغم أن حوادث إرهابية حدثت قبل إلغاء المسار الانتخابي، إلا أن الإرهاب كظاهرة جرمية منظمة مست أمن الدولة والشعب معا،ظهرت بشكل أكثر بعد إلغاء المسار الانتخابي.

حيث وبعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء انتخابات 26 ديسمبر، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية سنة 1991، واعتقال قادة هذا الحزب والزج بمناضليه في معتقلات بالصحراء، ومحاكمة آخرين محاكمات عسكرية، وقد جدت بعض الأطراف ممن كانوا منضوين أو متعاطفين مع هذا الحزب منفذا لاعتماد العمل المسلح الإرهابي .

وقد كشفت التحقيقات الأمنية أن الجماعات المسلحة التي اعتمدت هذا المسلك قد كان أغلب قادتها وجنودهم ممن كان لهم سبق العمل المسلح في أفغانستان، أو على الأقل كانوا ممن يعتقدون بفكرة العمل المسلح في مواجهة السلطة ونظام الحكم، ويضاف إليهم بعض من غرر به من شباب الصحوة المغرر بهم. فضلا عن تدخل جهات أجنبية دات مصلحة في ألا أمن الدي أصاب الجزائر. ناهيك عن عمليات ارهابية محل ريبة قامت بها جهات مجهولة لا يعلم لمن كان انتماؤها وولاؤها.

أمام التحديات التي فرضتها الجماعات المسلحة اثر العمليات التي قاموا بها، وجدت مؤسسة الجيش الوطني أمام مسؤولية تاريخية بضرورة حماية الشعب ومؤسساته من كل أعمال الترهيب والتخريب التي كانت تحدث يوميا عبر كل الإقليم الجزائري. واستمرت مكافحة الإرهاب وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الأمنية أكثر من عشر سنوات ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب.

لم يكن في تقدير الجهات التي تولت الدفع بالشاذلي بن الجديد للاستقالة، وتجميد العمل بالدستور وإلغاء الانتخابات أن تكون نتائج هذا الإجراء دخول الجزائر في موجة إرهاب ستحصد الآلاف من أبناء هذا الشعب سواء من عسكريين أو أمنيين أو أفراد بسطاء من عموم الشعب.

لقد استجاب هؤلاء ممن اشرفوا على عملية توقيف المسار الانتخابي لدعوات التحريض التي كان يمارسها بعض أقطاب المعارضة المعاديين للتيار الإسلامي، فقد دعا هؤلاء الجيش للتدخل في مناسبة أتيحت لهم، ولعل دعواتهم وجدت من المؤسسة العسكرية من يستجيب لها، فضلا عن أن جبهة الإنقاذ

بما كان يصرح به قادتها من شعارات ضد أمن الدولة كانت سببا في الدفع بأطراف نافذة لمنع هذا الحزب من مواصلة مشواره السياسي.

لقد تحملت المؤسسة العسكرية رغم قلة خبرتها في التعامل مع هذه الظاهرة الغريبة على المجتمع بكل مسؤولية، وكثفت الجهود مع الجهات الشرطية ومنظمات المجتمع المدني لأجل تحقيق نتائج مكافحة الإرهاب، حتى اهتدت في فترة رئاسة السيد اليمين زروال لفتح باب الوئام المدني ، وهو قانون صدر بموجبه يعطي فرصة لتلك الجماعات المسلحة وضع سلاحها في مقابل تخفيف العقوبة عليهم، ثم جاء قانون المصالحة الوطنية في الفترة الأولى من رئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة، وفتح قنوات اتصال مع الجماعات المسلحة قصد وضع السلاح والاستفادة من إجراءات قانون المصالحة بإشراف من الجيش.

كان قانون الوئام المدني، وقانون المصالحة الوطنية أحد الخطوات التي ساهم فيها الجيش الوطني لأجل أيجاد حل لمعضلة الإرهاب، وقد تحققت نتائج عظيمة بموجب هاذين القانونين وبالأخص قانون المصالحة الوطنية، قد اندثر الإرهاب واستقر المجتمع امنيا، واتجه نحو التنمية، ببرنامج وقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

خامسا– المؤسسة العسكرية– واستراتيجية الأمن والدفاع أثناء وبعد المصالحة الوطنية:

كان وقف المسار الانتخابي المبرر الدي اتخذته الجماعات الارهابية لممارسة نشاطها الاجرامي، حيث التحقت مجموعات مسلحة متخذه الايدلوجية مرتكزا تستند اليه في محاربة النظام السياسي والمساس بأمن المواطنين، ولهده الايدلوجية سابق وجود فعلي في أفغانستان، وبعض كتابات التيار المحسوب على الاسلام. حيث صنف هؤلاء المجتمع إلى طواغيت وجب قتالهم، وإلى مقاتلين من اجل فكرة خيالية تدعي التمكين للإسلام بواسطة القوة المسلحة.

ورغم وجود تيار معدل من داخل المعارضة السياسية نادى بالحكمة وعدم المساس بأمن الدولة الا ان موجة الارهاب كانت قد انطلقت ولم بوسع إي جهة وقفها، وكأن الأمر كان مخططا له من قبل وقف المسار الانتخابي، ولدا فإن الدين يدعون بان وقف المسار الانتخابي هو من سبب موجة العنف في البلاد لم يدركوا بان بوادر العمل الارهابي كان مهيئة من قبل اعلان التعددية وكان له امتداد فكري يتمثل في كتابات بعض الجهادين، كما كان له ارتباط عضوي بما أفغانستان[4] وبعض الدول العربية. وللتدليل على دلك شهدت الجزائر موجة أعمال ارهابية بقيادة المدعو مصطفى بويعلي وحادثة الصومعة في اوت 1985–1987 حيث قامت مجموعته المسلحة بالهجوم على المدرسة التطبيقية للشرطة بالبليدة، ونفس هدا التيار الجهادي من كان يفرض منظومته العنفية على قيادات الجبهة الاسلامية للانقاذ ويقوم بالتحريض ضد المؤسسة العسكرية والامنية في مختلف النشاطات السياسية التي كان ينظمها هدا الحزب. فضلا عن التحاق العديد من الجهادين السابقين بأفغانستان بهدا الحزب بعد عودتهم من أفغانستان.

لم يكن بمقدور المؤسسة العسكرية والمنية التنبؤ بما يحاك ضد امن الجزائر، لغرابة الفعل الارهابي، وبراءة المجتمع الجزائري من هدا الفكر الضال، ولم تكن تقدر أيضا بان عمليات الاعتقال العشوائي التي مست مناضلي جبهة الانقاد من شانها ان تشكل روافد لهده المجموعات المسلحة، حيث استغلت هده المجموعات المسلحة حوادث الاعتقال لتسويق فكرتها في قتال النظام وتأكيد مقولتها بأنهم طواغيت وجب قتالهم. من أقوالهم : (يجب قتل هؤلاء الكفرة بدريعة انهم أرادوا احلال سلطتهم محل سلطة الله.) [5] كما ووصفوا الدولة بالكفر، كونها لا تطبق شريعة الله، وحكموا على رجالات الجيش والأمن بالخروج من الدين ووصفوهم بالطواغيت وأعوان دولة الكفر، واعتبروا قتالهم جهاد في سبيل الله. ولم يكتفوا بهدا بل وسعوا في دائرة الحكم بالكفر واستحلال دماء لكل من خالفهم في الرأي ونبد عنفهم فاتهموه بموالاة السلطة والنظام، وأحلوا دمه كونه من أعوان النظام الكافر. لدا مست العديد من عمليات واغتيالاتهم ابناء الشعب من رجال ونساء وأطفال وكأن لسان حالهم قد تبني فكرة من خالفني فهو عدوي .

لقد وجدت الجماعات الارهابية من يساندها فكريا وماديا من دول وقيادات خارجية كما جدوا لم يقدم لهم الفتوى باستحلال دماء الجزائري، كما وجودا أبواقا اعلامية ساهمت في تزكية نشاطهم، ولعل هذا الدعم المادي والمعنوي التي تلقته تلك الجماعات هو ما ساهم في طول عمرها، وعرقل سياسة مواجهتها والقضاء عليها. من ذلك الدعم الموثق الدي مثله موقف الحكومة الايرانية بقيادة [6] رفسنجاني، وفتاوى بعض علماء المذهب السلفي الجهادي[7]. كما وأن الشعب خلال هذه البديات الاولى للعمليات الارهابية لم يشكل قوة صد كافية لهذه الظاهرة بسبب غرابة الظاهرة على المجتمع الجزائري من جهة وبسبب التشويش الاعلامي الخارجي من جهة أخرى بنشر فكرة : من يقتل من؟ وكأنها تحمل في أبعادها تحميل السلطة مسؤولية ما يحدث؟ واتهامها بشكل غير مباشر بما آلت إليه الحياة بعد إلغاء المسار الانتخابي؟ كما وقد ساهمت سياسة الاعتقالات العشوائية لمناضلي ومتعاطفي جبهة الانقاذ والزج بها بمعتقلات في الصحراء ومحاكمة بعضهم محاكمات عسكرية في عدم تعاطف ومساندة السلطة وعدم الاستجابة لها بضرورة مواجهة الارهاب؟ ولعل ذلك ما ساهم في التغرير بالعديد من الشباب الالتحاق بصفوف الجماعات المسلحة.

كما وساهمت بعض الدول الغربية في تأجيج فكرة الصراع الداخلي، من خلال مواقف بعضها بضرورة منع أي تيار اسلامي من الوصول للسلطة، ومواجهته بالاستئصال، وحين قامت الأزمة السياسية ادعت مناهضتها للإرهاب دون ان تقدم أفكارا من شأنها حل الأزمة الحاصلة، بل إنها نأت بنفسها بعدم التدخل بحجة أن يحدث بالجزائر حرب داخلية –اهلية– كما وحاولت الاستثمار في الاحداث وتأجيج الصراع والفوضى من خلال موقفها السلبي من الارهاب، ودعمها المطلق لفكرة الحل الامني لمواجهة التيار الاسلامي واستئصاله ومنعه من المشاركة السياسية، وتأييدها لبعض التيارات الحزبية الموالية لها فكريا والتي كانت تحرض على المواجهة بتبني –فكرة الكل أمني–.

لقد استمثرت جهات غربية في الأزمة السياسية التي حدثت عقب الغاء المسار الانتخابي، من حيث أنها كانت تخطط لأضعاف الدولة والزج بها في مسار الفوضى، ولعل موقف بعض القيادات السياسية الفرنسية من العملية الديمقراطية، وما نتج عنها من انتخاب حر وشفاف لجبهة الانقاذ وعدم رضا هذه الجهات بنتائج الانتخابات، ثم مساندتها لبعض التيارات العلمانية الاستئصالية لدليل على استثمار هذه الجهات في الأزمة الجزائرية بغية اضعافها والزج بها في حالة من اللا استقرار الامني[8].

اشتدت العمليات الارهابية نهاية سنة 94 وبداية سنة 95 حيث تشكلت مجموعات مسلحة أكثر تطرفا، وصار لها امتداد عبر كافة ربوع الوطن، كما صار لها تمثيل خارجي، وبرعت في التنكيل والتفجير بل إنها صارت ترتكب مجازر جماعية ضد الشعب برمته، وقد تبنى هذا المنهج تيار سمى نفسه بالجماعة الاسلامية المسلحة GiA هذه الجماعة التي لا تزال الشكوك والشبهات تثار حول نشأتها وقياداتها وارتباطاتها بجهات استئصالية داخلية وجهات غربية ذات أجندات سياسية خاصة.

ولعل بروز هذه الجماعة الارهابية الأكثر تطرفا ودموية هو ما دفع بالجيش وبقية الجهات الامنية إلى ضرورة التنسيق أكثر فأكثر من أجل تطويق العمل المسلح ومكافحته بطرق أكثر فاعلية، وكما ودفعت بالدولة إلى تبني فكرة المواجهة الامنية مع البحث في الحل السياسي، بدل الفكرة السابقة المتمثلة في الكل أمني. فكانت الانتخابات التي جاءت بالسيد اليمين زروال رئيسا للجمهورية، وطرح فكرة الوئام المدني التي تحققت معه بعض النتائج الأمنية، وبعد دعوة السيد اليمين زروال لانتخابات رئاسية مسبقة وانتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة وتبني مشروع المصالحة الوطنية[9] التي صادق عليه الشعب في استفتاء شعبي عام، ساهم بشكل جلي في تطويق الأزمة السياسية عموما، والحد من موجهة الارهاب التي كادت أن تضعف الدولة، وتحقق مع المصالحة وقف العمل المسلح من عدة جماعات مسلحة على رأسها جيش الانقاذ، ولا تزال فكرة المصالحة سارية كسياسة عامة لحل المشكل الأمني داخل الدولة[10].

مع وجود الحل السياسي المتمثل في قانون المصالحة انخرط مساندا للسياسة العامة للدولة، وشكل مع القيادات العسكرية والامنية حليفا مساندا وظهيرا شعبيا يواجه الارهاب ويساهم في الحد من انتشاره، بهذه المساندة استطاعت الدولة أن تفكك العديد من شبكات الدعم للإرهاب، ولم يعد من هناك من أبناء الشعب ما يمكن التغرير به . فكانت بداية 2000 أولى سنوات تحقق السلم والأمن داخل البلاد رغم بقاء بعض فلول الارهابين يمارسون نشاطا اجرميا محدودا .

لقد وقف الشعب كجدار صد للإرهاب في هذه المرحلة وكان ظهيرا مساندا للقيادات العسكرية والامنية التي تواجه الارهاب للأسباب التالية:

- حين أصبح للدولة اطارا شرعيا تمثل في انتخاب رئيس للجمهورية انتخاب حرا ونزيها.
- حين واجه الرئيس شعبه بجملة حقائق مس بها ما يعتقده الشعب، ورفضه فكرة الكل امني، واعتماده مشروع واضح المعالم – المصالحة– وجعل منها محور السياسة العامة في قيادته للبلاد.

- انصاف الشعب اجتماعيا واقتصاديا بفضل برامج تنموية وتحسين ظروف معيشته، فضلا عن اعتماد برامج اصلاحية مست قوانين ومؤسسات.

- رد الاعتبار للمؤسسة العسكرية والامنية واعتمادها مبدأ الاحترافية وتغيير بعض القيادات واستبدالها بكفاءات ذات خبرة علمية أو ميدانية في مواجهة المشاكل الأمنية.

- اعتماد فكرة التطوير والاحترافية لمختلف المصالح العسكرية والأمنية وابتعادها عن الجدل السياسي الحزبي، حيث تم تحديث التقسيم الاقليمي وصار سبعة أقاليم اساسية غطت كافة ربوع الوطن مما سمح بتطويق كافة المشاكل الأمنية. وانشاء مديريات مختلفة ذات مهام محددة، واقتناء وتحديث وسائل الدفاع من عتاد وتجهيزيات متطورة، وقد بلغت ميزانية تطوير الجيش ما يفوق العشرة مليار دولار 10.75 دولار خلال سنة 2016 ب 512 ألف جندي وضابطا .ما يجعله الثاني افريقيا[11].

سادسا– التحديات الأمنية المستقبلية ودور المؤسسة العسكرية

مع بديات سنة 2010 شهد العالم تغييرات هامة جيوسياسية من ذلك:

- انهاء الغزو الأمريكي للعراق، وهيمنة الطائفية على مؤسسة الحكم بالعراق، وامتداد الفكر الطائفي الشيعي بمنطقة الخليج والشرق الوسط

- انتهاء أزمة السلاح النوي بين أمريكا وايران ونشأ شبه تعاون بين الدولتين، في حين جموع العلاقات الدبلوماسية بين امريكا ودول الخليج وبالأخص المملكة السعودية، وتبطين الاتهام لبعضها بدعم الارهاب .

- اندلاع موجة الربيع العربي، ورفع شعار يسقط يسقط النظام، وسقوط انظمة، بعض منها اسفرت على افشال الدولة– دولة فاشلة– كليبيا– مع انتشار موجة الاقتتال الداخلي بين مختلف التيار السياسية. شيوع فوضى السلاح واضعاف الدولة في مواجهة العنف والارهاب وعدم الاستقرار السياسي مثلما يحدث باليمن ومصر .

- عزوف الولايات وعدم قدرتها عن المساهمة في ايجاد حل سياسي بسوريا، وغلبة روسيا على المشهد السوري، وتحالف هذا الأخير مع ايرن وحزب الله اللبناني وميليشيات الحشد الشعبي في مواجهة ثوار سوريا الموصوف بعضهم بالارهاب، وما نتج عنه من خللة لعلاقات سوريا مع أشقائها العرب.

- ضعف منظمة الأمم المتحدة في مواجهة المشكلات الحاصلة بالشرق الوسط، وضعف بقية المنظمات الاقليمية الأخرى.

- سقوط التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة بفوز قيادات لمنصب رئاسة الدولة على غرار فوز ترامب بالولايات المتحدة الامريكية.

- التهديد الأمني المستمر لحدود الدول المستقرة أمنيا سواء بالارهاب المنتمي للقاعدة او المنتي لدولة داعش مثلما يحدث على مستوى الساحل جنوب الجزائر، وكذا ازدياد موجهة الهجرة غير الشرعية من الشمال نحو الجنوب بسبب الحروب والنزاعات الداخلية وانتشار الفقر والمرض.

كل هذه المتغيرات فرضت واقعا أمنيا صعبا يصعب التعامل معه؟ بسبب عدم التنسيق بين الدول، وعدم قدرة بعض منها في الانخراط في منظومة مكافحة الارهاب، أو بسبب تحفظها على بعض القضايا الأمنية؟

1- التحدي الحدودي : اصبحت الحدود الجزائرية سواء من جهة الشرق أو من جهة الغرب، تشكل تحديا أمنيا للجزائر ولمؤسسة الدفاع الوطني، بالنظر لشساعة الحدود من جهة، وخطوره الهاجس الأمني ونوعه الذي يفرض ذاته على مؤسسة الجيش الوطني، فمن جهة الشرق توجه الجزائر مشكلة امكانية اختراق الارهابين المنتمين للقاعدة ولداعش حدود الوطن، خاصة وأن قاعدتهما بليبيا المجاور حدوديا مع الجزائر. كما تواجه من جهة الغرب مشكلة المتاجرة بالبشر، والمتاجرة بالمخدرات، والتهريب[12].

تقتضي النظرية الأمنية للحدود باعتبارها فواصل بين الدول، تأمينها من كل اختراق والتخلص من أي تهديد[13]، غير أن السؤال الذي يطرح كيف يمكن ذلك في ظل دول مجاورة فاشلة، واخرى نختلف مع سياسيا؟ .

لقد اتبعت خطة امنية ظاهرة لمواجهة هذا الهاجس المني الخطير هرة لمواجهة هذا الهاجس المني الخطير من خلال تطوير منظومة الدفاع الوطني، حيث ارتفعت المخصصات المالية لميزانية الدفاع مقارنة مع مع كانت علية قبل 2010، فضلا عن تزويد الجيش بقطع سلاح متطورة، وطائرات، ومركبات، مزودة بأحدث التقنيات خصص الكثير منها لخصص الكثير لحراسة الحدود. وبحسب أخر التقارير فإن عدد الطائرات وصل إلى 451 طائرة، مختلفة الامتيازات والاستعمال، و975 دبابة، و69 قطعة بحرية ووصل تعداد الجنود 512 ألف جندي. لتحل الجزائر المرتبة الثانية افريقيا[14]. فضلا عن الجهود الدولة في عقد اتفاقيات تعاون لمواجهة الارهاب على مستوى منطقة الساحل. ومبادرة المؤسسة العسكرية بالتصدي بعمليات مبتكرة استباقية لخلايا الارهاب .

هذه الحلول وغيرها مما تنتهجه سياسة الدفاع الوطني، أو ما تقتضيه الالتزام باتفاقات الشراكة مع دول الجوار يقتضي أن يستتبعه برنامج حكومي لتطوير مدن الجنوب، وتحقيق التنمية بمختلف مناطق الساكنة بالجنوب، واشراك شباب المنطقة في مختلف نشاطات التنمية، وخلق مناصب عمل لهم، بغية تطويق امكانية التغرير ببعضهم. وتشكيل منظومة دفاع مدني من أبناء الجنوب تكون ظهيرا وسندا للمؤسسة المنية عموما.

- هناك ايضا هاجس هجرة الأفارقة من مالي والنيجر نحو الجزائر، رغم التزام الدولة بمبدأ حسن الجوار واعتبار الأفارقة الفارين من الفقر او الحروب الداخلية ضيوفا عليها، إلا أن كثرة هؤلاء الوافدين

شكل هاجسا أمنيا للدولة، ورغم بعض الحلول التي انتهجتها الدولة معهم التزاما منها بالاتفاقيات الدولية بهذا الشأن الا ان الامر يتطلب الكثير من الجهد، وكان على الدولة التنسيق مع منظمات المجتمع المدني وتدعيم نشاط الهلال الأحمر الجزائر بغية المساهمة في الحد من هذه الظاهرة، وسيشكل ذلك مرحلة في التعاون بين المجتمع المدني ومؤسساته الامنية التي تواجه الدولة والشعب معا.

الخاتمة:

أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقليمي والعالمي، وأمام النتائج السلبية التي خلفتها الردة السياسية على المسار الديمقراطي الذي شهدته الجزائر نهاية الثمانيات وبداية التسعينات، وما نتج عن تلك الردة من ارهاب لم يرحم أحد بل كان يطيح بالدولة ويدفع بالشعب نحو حرب أهلية، تجد فيها قوى الظلام والاستكبار منف ا لتحقيق أجنداتها السياسية، فإن الدرس الذي يجب أن يؤخذ هو ضرورة تحقيق اللحمة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، وعدم الخوع في خلافات ايدلوجية أو الصراع على مكتسبات سياسية مؤقتة بغية الدفع بالوطن نحو تحقيق التماسك وفق أصول ومبادئ من السهل الاتفاق عليها إذا ما رجعنا إلى مرجعاتنا التاريخية والحضارية، ولنا في بيان نوفمبر مرجعية يمكن للقوى الوطنية المختلفة الاتفاق عليها.

ما من سبيل لتحقيق اللحمة الوطنية الا بالحرية وتمكين الشعب من اختيار ممثليه بكل شفافية .

إن المؤسسة العسكرية باعتبارها الدرع الحامي لأمن الوطن داخليا وخارجيا، يجب أن تستمر في تطوير منظومتها الأمنية والدفاعية، بما يحقق لها الاحترافية والفعالية، وان تكون في خدمة آمال وتطلعات الشعب نحو الحرية والتنمية ولأنها وليدة هذه الارادة يقع على عاتقها حماية ارادته، وتطلعاته، مثلما يقع على الشعب واجب نصرة جيشه ومساندته ومده بما يحتاج من قوة في سبيل تحقيق برامجه الدفاعية والأمنية.

إن خطر التحديات التي تواجد الدولة والشعب، مسؤولية الجميع جيشا وشعبا ولمواجهة هذه المخاطر يجب تحقيق فكرة الاستقرار الامني اولا ثم تحقيق مشاريع تنموية عادلة عبر كافة ربوع الوطن وبالأخص منطقة الجنوب، ثم اقرار مزيدا من الحرية في الحياة السياسية.

الهوامش :

1. انظر ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، باتنة،2008، 107 وما بعدها.
2. منعم العمار الجزائر والتعددية المكلفة في الازمة الجزائرية...سلسلة دراسات المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، سنة93ص63
3. سعى الراحل بن بلة إلى تركيز السلطة في يده بالهيمنة على قيادة الحزب الواحد، بتنصيب نفسه أمينا عاما للحزب، وتقليص دور مؤسسة الجيش في رسم السياسة العامة، وملاحقة معارضيه، والحاق الولاة برئاسة الجمهورية وغيرها من القرارات التي اراد دسترتها بغية الهيمنة المطلقة على السلطة. انظر سعيد بوشعير: النظام السياسي...ديوان المطبوعات الجامعية، ص53.

4. كان لانتهاء الحرب بأفغانستان وعودة المجاهدين العرب لأوطان بداية قيام نشاطات الجماعات المسلحة داخل تلك البلدان، فعودة الجزائرين المقاتلين بأفغانستان ساهم بخلق تيار جهادي سلفي يتبى منظومة العنف بدل العمل السياسي السلمي، ولعل هذا التيار الذي التحق بجبهة الانقاذ لم يكن موافقا منذ البداية على الانتخبات والتعددية الحزبية، غير أنه فضل المسالمة والمهادنة، وكان في العديد من التجماعات يحرض على العنف ضد السلطة وكأنه يبعث برسائل محددة بأنه لم يتمكن من السلطة سيعلن الجهاد ويحول الجزائر لأفغانستان ثانية..لذا وجد في الغاء الانتخابات مبررا لأطروحاته وبادر منذ وقف المسار الانتخابي الالتحاق بالجبال. يقول Richerd Laberviere: كانت عودة المجاهدين العرب من أفغانستان بعقولة مشوشة عقديا وسياسيا العامل في خلق جماعات الارهاب المسلح داخل هذه البلدان...وهو ما صعب على الجهات الأمنية التعامل معها لعدم خبرتها بالارهاب.....انظر: ممصطفى بودينة: من أجل نقاش حول الدفاع الوطني،ج2، الأيام البرلمانية حول الدفاع الوطني، الجزائر، مجلس الأمة، 11-12، نوفمبر،2001، 49.

5. محمد عصامي، في عمق الجحيم، معول الارهاب لهدم الجزائر، ترجمة م.صطوف ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال،2002،ص39.

6. تكاد تكون العلاقة بين الجزائر وايران خلال هذه لفترة من ازمن 90-95 شبه منقطعة ، بسبب مساندة الحكومة الايرانية للحزب المنحل، حيث صرح علي أكبر هاشمي رفسنجاني ضرورة مساندة جبهة الانقاذ باعتبارها تيارا يمثل الاسلام الثوري المتوافق مع الثورة الايرانية وأفكار الخامني. كما وتكشف تقارير على قيام دولة ايران وحزب الله بتدريب مقاتلين جزائري بالاضافة الى دعمها المالي لهم. انظر حول المعنى:

Ronand,Jaqouard.Fatwa conter l'occident.paris ;Albin Michel.1989.p188.199

وفارس لونيس: الحرب الجزائرية على الارهاب، جهود عسكرية في مواجهة عراقيل وطنية واجنبية، مداخلة منشور في كتاب سياسات الدفاع الوطني، ..اشراف د/ بوحنية قوي،دار الحامد، ص 187-188.

7. من تلك فتاوى الخروج على الحاكم، التي أخرجها دعاة التيار السلفي الجهادي الوهابي من بطون كتب التراب، ومن أشهر من أفتى بجواز القتال بالجزائر، وأن السلطة كافرة، المدعو أبو قتادة... وقادة تنظيم القاعدة .

8. تكشف بعض الكتابات عن وجود أيادي أجنبية في تأجيج الصراع داخل الجزائر من ذلك ما تكشفه بعض التقارير عن موقف فرانسوا ميتران من انتخابات سنة 26 ديسمبر حيث حث بعض القيادات على الغاء الانتخابات...كذلك موقف موقف مستشار الرئيس ساركوزي المدعو برنارد ليفني الذي عمل على فكرة تاجيج الفوضى وتصدير حالة الفوضى، فضلا عن موقف مسؤوليين اسرائليين مثل داني أيلوان بهذا الغرض..فضلا عن احتضان بعض الدول الغربية لقيادات من التيار السلفي الجهادي ومنحهم حق اللجوء السياسي وتمكينهم اعلاميا من نشر أفكارهم التي تدعو لمزيد من العنف ضد السلطة . انظر حول هذا المعنى: رشيد حاتم :الأزمة الجزائرية إلى أين؟ سلسلة قضايا راهنة، عمان، الأردن، 1999، ص46. ومريم براهميمي: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة العربية، رسالة ماجستير، بسكرة،2011،ص 140. واكالك فارس لونيس: الحرب الجزائرية على الارهاب، مرجع سابق، ص189.

9. عبد النور بوخرص: المصالحة الوطنية في الجزائر، ماجستير، الجزائر،باتنة، 2012،ص14-15.

10. انظر عبد الحميد غريس قراءة في أبعاد تطور الجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش العدد 54، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، 2009.

11. انظر ما نشر في جريدة الخبر نقل ما أوردته قناة بي بي سي الخميس 12 جانفي 2017 العدد 8388 ص 24.

12. بوحنيفية قوي الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية الحاصلة، منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات،2012، ص8.

13. انظر حول الموضع، محمد عبد السلام ندوة أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،الامارات،2012.

14. اشارة سابقة منشور في جريدة الخبر نقلا عن تقرير البي بي سي ص 24. وانظر ايضا كركود مليكة لماا خصصت الجزائر اكبر ميزانية للتسليح، قناة فرانس 24 بتاريخ 2014-/09/18 وانظر مقالا مهما ل وهبي زكريا :رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني، مداخلة منشورة بكتاب سياسيات الدفاع، مرجع سابق، ص 201-2011.